



الثلاثة محاور الأساسية: المنع والحماية والمقاومة

ما زالت المحاور الأساسية الثلاثة - وهي المقاومة والحماية والمنع - تُشكّل الإطار الأساسي المستخدم في جميع أنحاء العالم لمحاربة الاتجار بالبشر. وتقوم الولايات المتحدة باتباع هذا النهج أيضاً والذي ينعكس في البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو) التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول، وفي قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الصادر في الولايات المتحدة عام 2000 وتعديلاته اللاحقة. ويقوم مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بتوظيف نطاق واسع من الأدوات الدبلوماسية والبرامجية للمضي قدماً بمنظومة المحاور الثلاثة في كل أنحاء العالم. وبالإضافة لذلك، فهناك "محور رابع" - هو الشراكة - وهو بمثابة وسيلة مُكمّلة لتحقيق التقدم عبر كافة المحاور الثلاثة، ولضمان انخراط جميع عناصر المجتمع في مكافحة الرق الحديث.

المقاومة

في ظل الأطر المنصوص عليها في كل من بروتوكول باليرمو وقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فإن العمل الفعّال لوكالات إنفاذ القانون هو عنصر لا غنى عنه في الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وفي التقرير السنوي عن الاتجار بالأشخاص، تقوم وزارة الخارجية بتحليل ما إذا كانت الحكومات تجرّم جميع أشكال الاتجار بالبشر، وتحقق بهمة في قضايا الاتجار بالبشر وتلاحقهم قضائياً، وتدين المسؤولين عن هذه الأفعال بعقوبات بالسجن تكون صارمة بما فيه الكفاية لردع تلك الجريمة وبما يعكس بشاعتها بالشكل الكافي.

وتماشياً مع قانون منع الاتجار بالأشخاص، ينبغي أن تعالج العدالة الجنائية قضايا الاتجار بالبشر بطريقة فعالة على نحو مماثل للجرائم الخطيرة الأخرى مثل الاختطاف أو الاغتصاب. وينبغي للحكومات أن تحمّل جميع مرتكبي الاتجار بالبشر المسؤولية الجنائية عن أفعالهم، بما في ذلك الوسطاء الذين يدركون أغراض الاستغلال، ولا ينبغي أن تفرض أحكاماً مع وقف التنفيذ أو غرامات أو عقوبات إدارية بدلا من أحكام السجن. وفي الحالة المثالية، وبما يتفق مع بروتوكول باليرمو، ينبغي للإطار القانوني الذي يركز على الضحية أن يأذن أيضاً بإعادة الحقوق بأمر المحكمة أو تعويض الضحايا بالاقتران مع الإدانة الناجحة للمتاجرين.

إن الحلول غير الجنائية، مثل إجراءات الوساطة، لا ترقى إلى معايير بروتوكول باليرمو، التي تُعرّف أساساً الاتجار بالأشخاص على أنه جريمة تستوجب المحاكمة، وليست مخالفة مدنية ينبغي معالجتها عن طريق التعويضات وحدها. وبدون أحكام بالسجن فلن يرتدع المتاجرون بالبشر بشكل فعّال.

ويعمل مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص مع شركائه من الوكالات وسلطات إنفاذ القانون داخل الحكومة الأمريكية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم لمساعدة الحكومات الأخرى في صياغة وتطبيق قوانين شاملة لمكافحة الاتجار وفي المحاكمة النشطة للمتاجرين.

الحماية

تمثل الحماية عنصراً أساسياً في النهج الذي يركز على الضحية والذي يقوم به المجتمع الدولي في جهوده لمكافحة الرق الحديث. وتستلزم الحماية الفعالة للضحايا تحديد هؤلاء الضحايا وتوفير الإحالات لمجموعة متكاملة من الخدمات، ودعم أو تمويل المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر لتقديم تلك الخدمات، ودعم هؤلاء الأفراد أثناء إعادة بناء حياتهم.

ويُعد تحديد الضحايا خطوة أولى حاسمة في ضمان قدرتهم على الحصول على الدعم والموارد التي يحتاجونها. إن بذل جهود استباقية لتحديد هوية الضحايا وتدريب المستجيبين الأوائل وممارسي الرعاية الصحية المرخصين وغيرهم من مقدمي الخدمات، يعتبر هاماً للغاية في قدرة الحكومة على مكافحة الاتجار بالبشر. وبعد تحديد الهوية، ينبغي على الحكومات أن تعطي الأولوية لحقوق واحتياجات الضحايا لضمان توفير جهود الحماية بطرق تعامل الضحايا بكرامة وتتيح لكل منهم فرصة

للعودة إلى الحياة التي يختارونها. ويعمل مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص على بناء قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حماية الضحايا في البلدان في جميع أنحاء العالم.

لتوفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر من الأجانب على نحو فعال، ينبغي على الحكومات أن تمكّنهم من البقاء في البلد، والعمل، والحصول على الخدمات دون خوف من الاحتجاز أو الترحيل بسبب عدم قانونية أوضاعهم أو بسبب جرائم يرغمهم المتاجرون على ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تيسر على الضحايا عملية الهجرة لإغاثتهم. ينبغي وضع ضمانات لتحقيق أمن الضحايا وأفراد أسرهم الذين قد يتعرضون لخطر التهريب أو الانتقام من المتاجرين. وفي الحالات التي يكون فيها لضحايا الاتجار، سواء كانوا بالغين أو أطفال، سجل بجرائم ارتكبت نتيجة تعرّضهم للاتجار، ينبغي إسقاط هذه السجلات أو شطبها.

إن الحماية الكافية للضحايا تقتضي إقامة شراكات فعالة بين أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات، ليس فقط بعد تحديد الهوية مباشرة، بل أيضاً خلال كل مراحل مشاركة الضحية في إجراءات العدالة الجنائية أو الإجراءات المدنية.

تتطوي خدمات الضحايا الشاملة على خدمات الطوارئ والخدمات طويلة الأجل؛ وإدارة حالات الرعاية المكثفة، والإسكان، والغذاء، والرعاية الطبية وطب الأسنان، والمساعدة القانونية؛ والحصول على الفرص التعليمية والمهنية والاقتصادية. وتشمل الجهود المبذولة لدعم ضحايا الاتجار من الأجانب أثناء إعادة بناء حياتهم عملية العودة الطوعية إلى الوطن وتقديم المساعدة في مجتمعاتهم المحلية.



المنع

تعتبر جهود المنع عنصراً على نفس القدر من الأهمية في الحركة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتجاوبه جهود المنع الفعالة تكتيكات المتاجرين بالبشر وجهاً لوجه. فمع نشر معلومات دقيقة ومحددة الهدف، ستكون المجتمعات المحلية مستعدة بشكل أفضل لمواجهة تهديد الاتجار بالبشر. ويمكن لبرامج التدخل الاستراتيجي أن تصل إلى السكان المعرضين للخطر قبل أن يواجها ممارسات توظيف خادعة ممن يعتزمون استغلالهم في العمل أو الجنس التجاري. ومن شأن إقامة شراكات هادفة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أن توسع نطاق الوعي، وأن تعزز الخبرات وتيسر الحلول الإبداعية.

وينبغي أن تشمل جهود المنع أيضاً مساعٍ شاملة، مثل تعديل قوانين العمل بحيث لا تستبعد فئات معينة من العمال من الانتفاع بالتغطية؛ وكذا التنفيذ الصارم لقوانين العمل، ولا سيما في القطاعات التي يوجد فيها الاتجار عادة؛ وتنفيذ تدابير من قبيل تسجيل المواليد، مما يحد من مواطن الضعف أمام الاتجار؛ ووضع ورصد برامج توظيف العمالة لحماية العمال من الاستغلال؛ وتعزيز الشراكات بين أجهزة إنفاذ القانون والحكومة والمنظمات غير الحكومية؛ والتأكيد على التنفيذ الفعال للسياسات مع إنفاذ أكثر قوة، ورفع التقارير، ومعايير الأعمال المعتمدة من الحكومة؛ ورصد سلاسل التوريد لمعالجة العمل القسري، بما في ذلك من خلال سياسات المشتريات الحكومية؛ والعمل على خفض الطلب على الجنس التجاري.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات الأخيرة في مشاركة القطاع الخاص فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص تتطوي على إمكانات لدفع جهود المنع. كذلك فإن الزخم الجديد نحو مساءلة الشركات يدعو الشركات إلى تركيز المزيد من الاهتمام على سلاسل التوريد الخاصة بها، وتحديدًا لتقييم توظيف القوى العاملة لديها ولدى مورديها، بما في ذلك من يقومون بالحصاد أو الجمع أو استخراج المواد الخام.

ومع مرور الوقت، ستظهر تدابير وأساليب منع جديدة وتتطور مع قيام الحكومات وأصحاب المصلحة في مكافحة الاتجار بتطبيق الخبرات وتبادل الدروس المستفادة. وعلى الرغم من صعوبة قياسها في كثير من الأحيان، فإن جهود المنع يمكن أن تصبح أكثر تطوراً وقابلية للتوسيع وأشد فعالية إذا تلقت ما يكفي من الدعم في الموارد والإرادة السياسية.

وتتداخل جهود المقاضاة والحماية والمنع تداخلاً وثيقاً. حيث تكمن فعالية الثلاثة محاور الأساسية بالفعل في أنها تعزز وتكمل بعضها البعض. فالمقاضاة، على سبيل المثال، تعمل كرادع يمكن أن يحول دون حدوث الاتجار بالبشر. وبالمثل، يمكن للحماية أن تُمكن أولئك الذين استُغلوا حتى لا يتم إيذائهم مرة أخرى عندما يعودون إلى المجتمع. كما أن المقاضاة التي تضع الضحية في مركز اهتمامها والتي تمكن الناجين من المشاركة في الادعاء هي جزء لا يتجزأ من جهود الحماية.

وباستخدام نموذج الثلاثة محاور الأساسية، يعمل مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص طوال العام على تقييم جهود الحكومة والدعوة إلى استجابات أكثر فعالية ولدعم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المكرّسة لمكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم.